



جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

كلية العلوم الاجتماعية

تخصص : علم الاجتماع مكافحة الانحراف و
الجريمة



مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تحت عنوان

علاقة الفقر بالجريمة (الاحياء الفوضوية نموذجا)
دراسة ميدانية لحي الكارتيال بلدية حاسي بونيف ولاية وهران

تحت إشراف الأستاذ المحترم :

* الأستاذ بن عاشور سالم

من إعداد الطالبة :

* أقيدوش مليكة

أعضاء لجنة المناقشة :

بن عاشور سالم

الأستاذة شنافي فوزية

الأستاذة أحمد فواتيح صافية

السنة الجامعية : 2023 – 2024



شكر وتقدير

أتقدم جزيل الشكر والتقدير والامتنان لأستاذي الفاضل الأستاذ
سنور سالم لإرشادي و تقديمه الاقتراحات والنصائح القيمة .
وأتقدم بالشكر والاحترام أيضا لأساتذة قسم العلوم الاجتماعية
وخصوصا الأستاذة بلحسن مباركة والأستاذة برانى كلثوم و إلى
دفعة العلوم الاجتماعية تخصص علم اجتماع الانحراف والجريمة
لسنة 2024 – 2025 وإلى من ساعدني في هذا العمل زميلاتي
وأخواتي بودرار نهال ملاك ولويزة رندى .





الإهداء

إلى رمز الكفاح والحياة الذي تعب من اجل تربيتي إلى من غرس القيم والأخلاق في قلبي إلى من أحمل لقبه بكل فخر و اعتزاز أبي الغالي أقيدوش خليفة أطال الله في عمره حفظه لنا سالما و غانما .

إلى من حملتني في بطنها وهنا على وهن و سقتني من نبع حنانها إلى من سهرت على تربيتي و كان دعائها مرافقا لي في كل حياتي إلى سر نجاحي إلى أمي بن زروقة زينب أطال الله في عمرها و حفظها .

إلى من رافقاني دعائهم و كان سندا لي طوال مشواري الدراسي أخواتي و

فلذة كبدي أختي الكبيرة أقيدوش فوزية و أختي الصغيرة أقيدوش فاطمة .

و إلى كل أفراد عائلتي كل بإسمه و كل من يحمل لقب أقيدوش و بن زروقة وواضح إلى كتاكتيت العائلة أبناء أختي نور الهدى ، و الحاج ، و الكتكوت

الصغير عبد الرحيم .

إلى صديقاتي و رفيقات دربي بودرار نهال ملاك و لويزة

رندى و إلى كل من يعرفني .



قائمة المحتويات

* الشكر والإهداء

❖ الفصل الأول : الإطار المنهجي

- 01..... * مقدمة + الإشكالية
- 02..... * الفرضيات
- 02 * أهداف الدراسة
- 02..... * دراسات السابقة
- 04..... * أسباب اختيار الموضوع
- 05..... * أهمية الدراسة
- 05..... * صعوبة الدراسة
- 05..... * منهج و أدوات الدراسة
- 05..... * عينة الدراسة
- 06 * المجال المكاني
- 07..... * المجال الزمني
- 15 – 08 * صور والخريطة

❖ الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي والنظري للجريمة والفقير

- 17..... * ماهية الفقر
- 18..... * ماهية الجريمة
- 20..... * عوامل الجريمة
- 22..... * ماهية الأحياء الفوضوية

- * خصائص الأحياء الفوضوية 22
- * أسباب ظهور الأحياء الفوضوية 24
- * أنواع البناءات الفوضوية 25
- * النظريات المفسرة للفقير 26
- * النظريات المفسرة للجريمة 27

❖ الفصل الثالث : نتائج الدراسة الميدانية

- * كيفية معالجة بيانات الدراسة 30
- * مميزات عينة الدراسة السيوسوديمغرافية 31
- * بيانات السلوك الإجرامي لدى وحدات العينة 32
- * الظروف المعيشية داخل الحي الفوضوي 34
- * الظروف المعيشية في الحي الفوضوي والجريمة 39
- * الخاتمة 41
- * قائمة المراجع 42
- * الملاحق 45
- * الاستمارة 48

الفصل الأول : الإطار المنهجي

المقدمة :

يقول سقراط " ان الفقر أبو الثورة وأبو الجريمة "

تعتبر المجتمعات البشرية منفردة عن غيرها من المخلوقات الأخرى في خصائصها و ميزتها ولعل أهم تلك الميزات الطبيعة الظواهر الاجتماعية التي رافقتها منذ نشأتها وتعتبر ظاهرة الجريمة أو السلوك الإجرامي أحد أهم الظواهر الاجتماعية التي لازمتها منذ القدم و رغم أنها في حقيقة أمرها لا تغدو أن تكون شكل من أشكال الانحراف عن السلوك السوي للفرد إلا أنها أصبحت مشكلة لا يخلو منها أي مجتمع و يعد الفقر إحدى أهم المشكلات التي واجهتها المجتمعات البشرية وتناولتها النظريات الاقتصادية والاجتماعية منذ القدم .

حيث شهدت نهاية القرن العشرين 20 إعادة الاهتمام بهذه الظاهرة في المجتمعات البشرية بصفة عامة و الدول النامية بصفة خاصة وذلك بسبب ما ترتب عليها من انتشار العديد من الآفات الاجتماعية والعديد من السلوكيات والتصرفات الغير قانونية التي أثرت سلباً على المستوى المعيشي للأفراد ومن جهة تحقيق التنمية في هذا السياق نذكر الانتشار السريع للأحياء الفوضوية أو السكنات العشوائية التي تعتبر هي أيضاً نموذج من نماذج الفقر والتي أدت إلى إحداث أشكال عديدة من التناقضات داخل البناء الاجتماعي و التي أدت أيضاً إلى ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية و الايكولوجية ومن أهمها البطالة والانحراف والتفكك الأسري و انهيار البيئة الحضرية بالإضافة إلى انتشار مختلف الجرائم والسلوكيات الغير قانونية وكل ما هو مخالف للقانون وقواعد والضوابط المقررة من طرف الدولة حيث تعتبر هذه الأحياء والبناءات العشوائية و بناءات غير مصرح ومعترف بها من قبل الدولة وهي مهددة للهدم بسبب خطورتها على المجتمع وكثرة الجرائم فيها .

ومن هنا نطرح الإشكالية الرئيسية التالية المتمثلة في : إلى أي مدى يؤدي المستوى المعيشي في الأحياء العشوائية إلى انتشار السلوك الإجرامي؟

❖ الأسئلة الفرعية :

01 – هل لغياب المرافق العمومية و قسوة الحياة في الحي الفوضوي دور في إنتشار ارتكاب الجريمة؟

02 – هل لانتشار ظاهرة البطالة بين سكان الحي دور في انتشار السلوك الإجرامي ؟

❖ فرضيات الدراسة :

01 - إن المحيط السكني المتدهور و الظروف القاسية تلعب دورا في انحراف وانتشار السلوك الإجرامي في الأحياء الفوضوية .

02 – الوضع الاقتصادي من دخل وبطالة يؤدي إلى الجريمة كمحاولة لكسب المال من بيع المخدرات والسرقعة في الأحياء الفوضوية.

❖ أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة :

- * مدى تأثير ظاهرة انتشار الأحياء الفوضوية على ارتفاع معدلات الجريمة و انتشارها .
- * تشخيص أهم الأسباب التي تساهم في انتشار وتنامي ظاهرة الأحياء الفوضوية في العالم.
- * محاولة تسليط الضوء حول الفقر والجريمة والأحياء الفوضوية كونهما من الظواهر الاجتماعية التي لها خطورة على الفرد والمجتمع .

❖ الدراسات السابقة :

01 - مقالة بعنوان دراسة العلاقة بين البطالة والفقر في الجزائر الدراسة (دراسة قياسية للفترة 1980 – 2018) من إعداد الدكتور ريمي رياض وآخرون مجلة التنمية الاقتصادية جامعة الوادي الجزائر مجلد 5 العدد 1 جوان 2020 : تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الفقر و البطالة في الجزائر خلال فترة 1980 - 2018 من خلال استعمال

الانحدار الذاتي ذو الابطاءات الموزعة زمنياً (ARDL) اذ تظهر النتائج التجريبية وجود اثر سالب و معنوي بين البطالة ونمو نصيب الفرد من نفقات نهائية لاستهلاك الأسر المعيشي كمؤشر للفقر كما تؤكد وجود علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة علاقة طويلة الأجل .

02 - دراسة سعدون (2011) بعنوان العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي هدفت الدراسة لتشخيص المسببات الحقيقية و الدوافع لأخذ أنواع السلوك الإجرامي المتمثل بارتكاب الجريمة وبعدها القانوني فضلاً عن ذلك فإن هذه الدراسة تشمل محاولة الإسهام بإضافات معرفية أخرى في حدود هذا الموضوع من هنا يتضح لنا أهمية هذه الدراسة بمعرفة السلوك الإجرامي وأبعاده الاجتماعية و الاقتصادية والقانونية والشرعية و التعرف على العوامل الاجتماعية المؤدية إلى الجريمة ، اتبعت هذه الدراسة منهج المسح الاجتماعي الميداني الذي يعتبر طريقة مهمة للبحث الاجتماعي الميداني الذي يعتبر الدراسة طريقة مهمة للبحث الاجتماعي العلمي كانت عتبة الدراسة من بعض الموقوفين الذين ارتكبوا الجرائم استخدمت هذه الدراسة أداة الاستبانة لجمع البيانات وتحليلها لقد كان من نتائج هذه الدراسة أن أكثر المبحوثين هم من كان دخلهم يقل عن الحاجة حتى بلغت نسبتهم (63,3 %) مقابل (31,7 %) أما الذين كان دخلهم يفرض عن الحاجة فقد بلغت نسبتهم (5%) من خلال ذلك يتضح

ان الجريمة تنتشر بين الأشخاص اللذين دخلهم كان يقل عن الحاجة كما أن الجريمة تنتشر أيضا بين اللذين يكون تعليمهم منخفض كما أشارت إليه الدراسة من توصيات الدراسة دراسة أوضاع الشباب العاطلين عن العمل وتوفير فرص عمل تؤمن لهم مستقبلهم و مستقبل عائلاتهم .

03 – دراسة الشفيق ريمار أحمد حلف الله رسالة ماجستير تأثير السكن العشوائي على سلوكيات الأفراد :

تناولت هذه الدراسة جانبا من العلاقة بين البيئة الحضرية والإنسان وهو تأثير بيئة السكن العشوائي على سلوكيات أفرادها و يتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في عمل تقصي

حول التأثيرات تردّي البيئة العمرانية على سلوكيات أفرادها ونمط معيشتهم داخلها حيث توصلت الدراسة إلى أن بيئة السكن العشوائي تؤثر على سلوكيات قاطنيها و تسبب في تولد أشكال وتصرفات وردود أفعال معينة وأن سكان المنطقة يحاولون خلق بيئة تتلائم معهم حتى يتمكنوا من التعايش فيها فتظهر تبعاً لذلك أشكال سلوكيات معينة وفقاً لخصائص تلك المنطقة كما أن تأثيرات البيئة العشوائية على سلوك أفرادها ونمط معيشتهم تختلف باختلاف سمات وخصائص ومكونات هذه البيئة سواءً عمرانية أو اجتماعية وغيرها و توصي الدراسة بأهمية مراعاة المجتمع في عملية التخطيط والتصميم الحضاري منذ المرحلة الأولى و بمحاولة تدعيم الجوانب الإيجابية في السكن الفوضوي و العمل على تطويرها و خلق مناطق تضم نشاطات مشتركة تعزز روح التعاون و المشاركة كما توصي بدعم السياسات المعاونة للسكان على تحسين أوضاعهم بمناطق السكن العشوائي و السياسات التي تنمي روح التعاون و المشاركة و تشرك هؤلاء في تطوير منطقتهم .

❖ أسباب اختيار موضوع البحث :

الأسباب الذاتية :

- * الرغبة في الخوض في هذا المجال باعتباره موضوع مهما .
- * الرغبة في معرفة الأسباب التي أدت لانتشار البنايات الفوضوية التي شوهت المظهر الجمالي للمدينة
- * من القضايا المهمة التي تحتاج إلى دراسات معمقة و مفصلة .

الأسباب الموضوعية :

- * كون هذا الموضوع قد مس أغلب الدول المتقدمة والنامية و كذلك السائرة في طريق النمو
- * من الظواهر المهددة لكيان المجتمع .
- * عرقلة هاته البناءات العشوائية للمشاريع الاقتصادية و الاستثمارية و استئلائها على الأراضي الزراعية

* الرغبة في معرفة العلاقة الموجودة بين الفقر و الجريمة وانتشار البناءات الفوضوية .

* الرغبة في معرفة سبب كثرة الجرائم في الأحياء الفوضوية .

❖ أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في أهمية موضوعها والمتمثل في الفقر وعلاقته بالجريمة وهذا بأخذ نموذج الأحياء الفوضوية كنموذج من نماذج الفقر وما يعانیه سكانها من فقر في مستوى معيشتهم سواء من سكن او نطاقه وهياكل من بنية تحتية وماله من علاقة في انتشار الجريمة في هذه الأماكن التي يصنف سكانها في نطاق الفئات الهشة للمجتمع .

❖ صعوبات الدراسة :

تمثلت صعوبة الدراسة الحالية في الدراسة الميدانية لصعوبة التعامل مع وحدات عينتها المتمثل في الأشخاص ذوي السوابق العدلية وخطورة التعامل معهم الأمر الذي تطلب جهدا كبيرا لمحاولة جمع معطياتها وملا الاستمارات.

❖ منهج و أدوات الدراسة :

تم الاعتماد في الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي لما تتطلبه طبيعة الدراسة كما تم اللجوء إلى الدراسة الميدانية كأداة من أدوات جمع المعطيات عن هذا الموضوع المطروح، بالإضافة إلى أداة الاستمارة باعتبارها الأداة التي تتماشى مع دراسات الميدانية ، والتي احتوت على مجموعة من الأسئلة تصب في هدف الوصول إلى تفسيرات للمشكلة المطروحة ومدى صحة الفرضيات الخاصة بالدراسة .

❖ عينة الدراسة :

لجمع المعطيات اللازمة لبلوغ الأهداف الموجودة من البحث و الإجابة على الأسئلة المطروحة ، تم استخدام طريقة كرة الثلج في جمع المعطيات فقد اتصلنا بأحد المسبوقين وطلبنا منهم الإجابة على أسئلة الاستمارة مع تعهدنا بسرية المعلومات وعدم ذكر أسمائهم واستعمالها لأغراض علمية ، و بعد ذلك طلبنا منه أن يدلنا على أفراد آخرين ليساعدنا في

جمع المعطيات، وكلما نطلب من الشخص ملاً الاستمارة نطلب من الشخص الذي استجوبناه أن يتوسط لنا مع أشخاص آخرين و بهذا يكبر حجم العينية الخاصة بالدراسة لتصل في الأخير إلى عينة من حجم 63 شخص له سوابق عدلية من سكان الحي الفوضوي الخاص بالذراية

❖ المجال المكاني و الزماني للدراسة الميدانية :

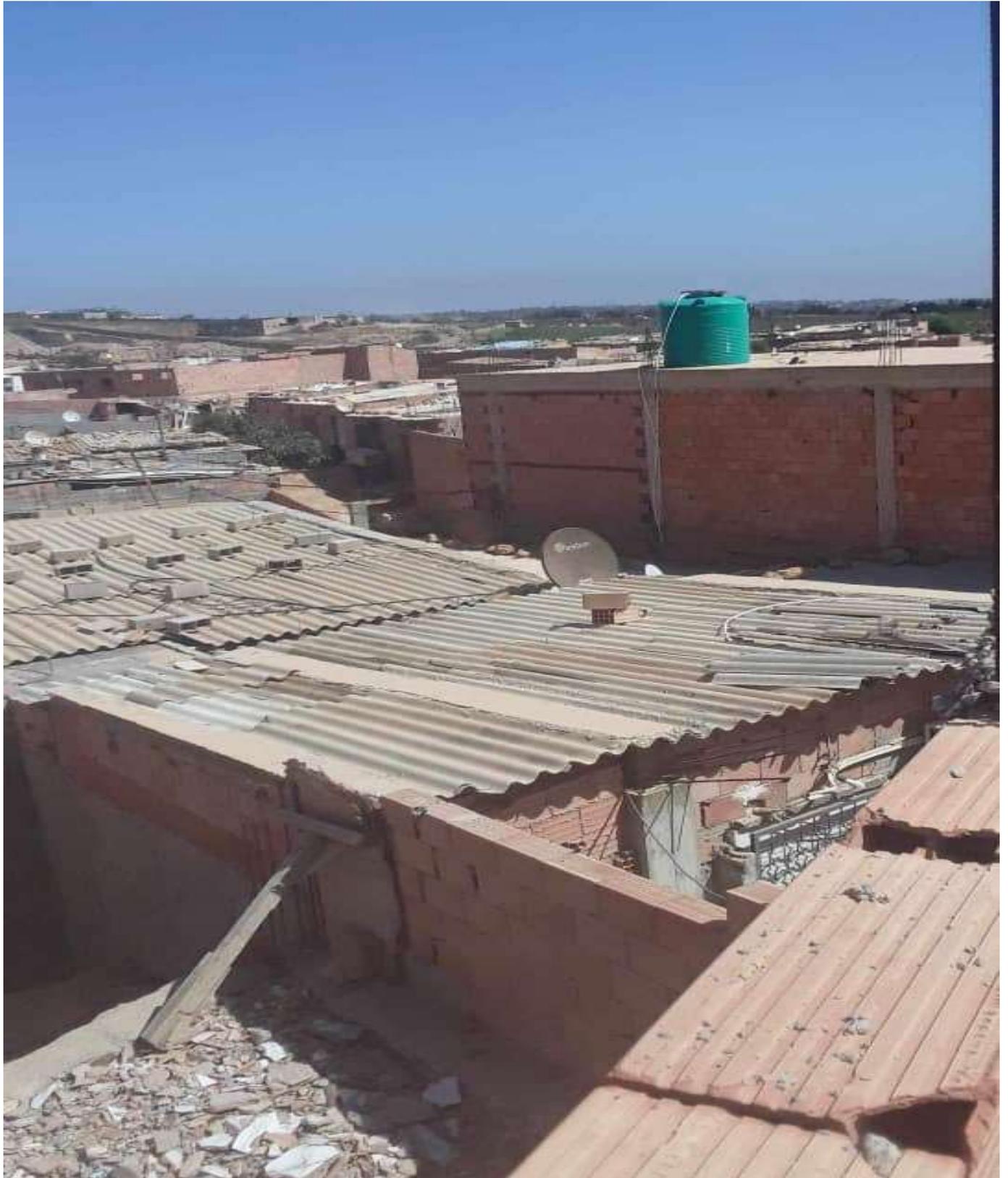
تمثل المجال المكاني للدراسة على مستوى بلدية حاسي بونيف في الحي الفوضوي الكاربال .
- نبذة عن بلدية حاسي بونيف وهران : هي إحدى بلديات ولاية وهران تقع شرق الولاية ، تابعة إداريا لدائرة بئر الجير تبلغ مساحتها حوالي 31,77 كلم مربع و تعتبر من اكبر المناطق الصناعية حيث تتربع مساحة حوالي 324 هكتار مخصصة لمنشآت صناعية مختلفة .

- التعريف بالحي الفوضوي حي الكاربال :

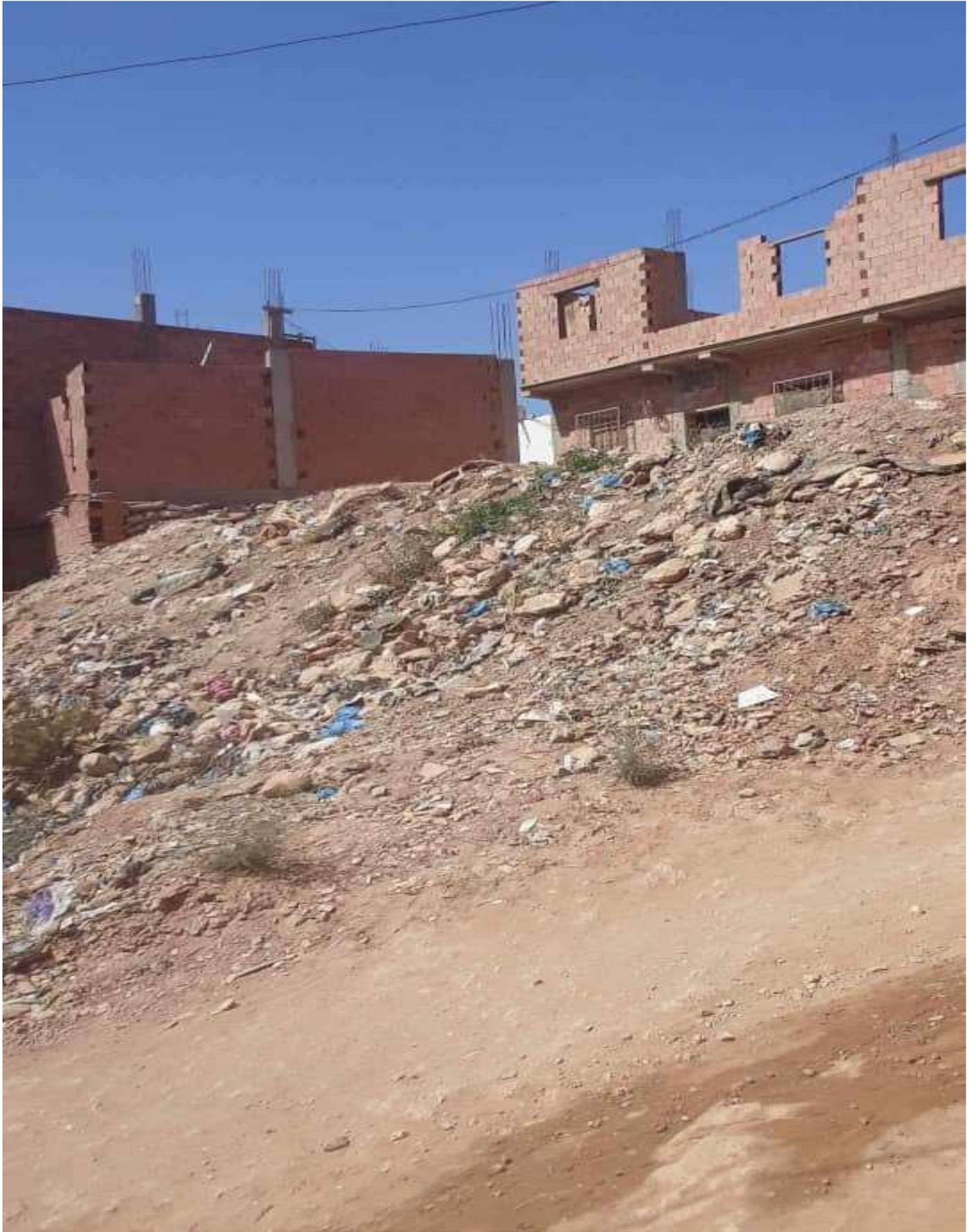
يعتبر هذا الحي من أكبر الأحياء الفوضوية يقع بالقرب من بلدية حاسي بونيف يحده شمالاً بلدية بئر الجير شرقا الملحقة البلدية حاسي بني عقبة غرباً الطريق الإجتنابي رقم 5 جنوبا ملحقة بلدية الأمير خالد (خروبة) ، كان عبارة عن قطعة أرض تستغل في التنقيب على الرمال يبلغ عدد سكانه حوالي 4823 نسمة وعدد المساكن فيه حوالي 1531 مسكن أغلب سكانه من الولايات المجاورة خاصة الغربية .



خريطة بلدية حاسي بونيف ولاية وهران - الجزائر











الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي و

النظري للجريمة و الفقر في الأحياء

I الجانب المفاهيمي :

مفهوم الفقر :

(1) لغة : يعرف بأنه العوز و الحاجة ويقال أفقر الله فلانا أي جعله فقيراً و افتقر صار فقير و افتقر إلى الأمر أي أحتاج إليه والفقير هو كسر فقار طهره و منه اشتق اسم الفقير وأطلق على الشخص المحتاج فالفقر الحاجة و المصدر الافتقار والتعب : فقير و الجمع فقراً و الفقر له مرادفات عديدة مثل : الفاقة والعوز و القلة والاحتياج و المسكنة (الرماني ، 2005 ، ص 20)

(2) اصطلاحاً : هناك تعريفان شائعان للفقر

التعريف الأول : يعتمد على عيش الكفاف

و التعريف الثاني : مبني على تحليل الفقر النسبي .

و يعني الفقر الحاجة و العوز و هو حالة من لا تكفيه موارده و قد عرفه الجرحاني : بأنه فقد ما يحتاج إليه ، فهو المكان السهل الذي تحفره فيه ركاباً متناسقة و رابية مفقورة أي محفورة (دكتورة كريمة هرندي ، 2022 ، ص 22)

(3) تعريف الفقر من وجهة نظر علم الاجتماع :

يعرف الفقر في معجم المصطلحات الاجتماعية بأنه حالة من العوز و غالباً ما يرتبط بالمستوى الاقتصادي للأفراد ومدى قدرة هذا المستوى بإشباع احتياجاتهم المختلفة .

حيث عرف قاموس لونغمان بأن الفقر عندما يملك الناس نقود قليلة جداً ويعيش الناس في فقر شديد ويعني بهذا الاتجاه بشكل عام هو تدني مستوى المعيشة للفرد والأسرة أب الحرمان المادي (منال محمد عباس ، 2015 ، ص 21/20)

(4) تعريف البنك الدولي للفقر :

حيث وضع تعريف شامل للفقر حيث قال أنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة في حين يعرفه المجلس الأوروبي أنه يخص الأشخاص الذين تكون مصادرهم المادية الثقافية الاجتماعية ضيقة إلى حد الاقتصاد من أنماط الحياة المقبولة في الدولة الواحدة التي يعيشون فيها (نادية جبر عبد الله ، 2004 ، ص 7)

ماهية الجريمة :

لقد كثر على الناس تداول كلمة " الجريمة " بحيث أصبحت تعتبر اللفظ الذي يطلقونه على الأنماط السلوكية التي يرتكبونها أو يرتكبها الآخرون ، و تكون مغايرة لمنهجهم و ثقافتهم بالرغم من التباين في نماذج السلوكيات المخالفة والتي توصف بأنها جريمة من قبل الناس ، فإن العامل المشترك بينها يدور بكونها تصرفات مخالفة للقانون وسارة للمجتمع يتضح لنا أن الجريمة مجموعة من المفاهيم المختلفة التي تختلف حسب الاتجاه الذي يفسرها من أهم تلك المفاهيم ما يلي :

- ❖ **التعريف اللغوي :** يرجع أصل كلمة جريمة إلى المصدر (جرم) وجرم هي وقطع وكسب أي أن الكسب المستحب والمكروه في معنى آخر يراد فيها الحمل على فعل إثم و يمكن إطلاق كلمة (جريمة) على كل فعل أو سلوك مخالف للحق أو العدل المستقيم إجرام وأجرموا ، و يقول الله سبحانه وتعالى في سورة المائدة الآية 8 " ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا " (لسان العرب ، 1999 ، ج2 ، ص91)
- ❖ **التعريف القانوني :** يكاد يجمع كل رجال القانون على اعتبار أن الجريمة هي كل فعل أو امتناع عن سلوك أو فضل يجرمه المشرع و ينص له القانون يمثل قاعدة جزائية تطبق على الخارجين عنها .

يشترط في الجريمة بهذا المنظور أركان ثلاثة أساسية من أهمها الركن المادي الذي يشير إلى أن الفعل أو الامتناع له وجوده المادي المحسوس بالأفكار مثلاً لا تعتبر في القانون الجنائي جريمة كذلك ركن الأهلية القانونية للفاعل أي أن يكون من أهل المسؤولية القانونية الذي وفقا له يتم تحديد أي أفعال جريمة (دكتور عادل ، مقال)

❖ التعريف الاجتماعي للجريمة :

- هناك العديد من المفاهيم الاجتماعية للجريمة، فهناك من يعرفها بأنها نوع من أنواع الخروج عن القواعد السلوكية التي يحددها المجتمع لأفراده كون أن المجتمع هو الذي يحدد ماهية السلوك العادي و ماهية السلوك الإجرامي المنحرف وفقا لقيمه ومعاييرها (الحاجة ، 2005 ، ص 16)

- أما الجريمة من وجهة نظر دوركايم (1974 : 49) تعرف بأنها الفعل الذي يقع بالمخالفة للشعور الاجتماعي أي وجود أي خدش بالمواقف الاجتماعية والقيم التضامنية التي يقوم عليها المجتمع.

- و بالتالي فإن الجريمة اجتماعيا تعبر عن تلك الأفعال التي تمثل خطرا على المجتمع أو تجعل من المستحيل تحقيق التعايش والتعاون بين الأفراد الذي يكونونه (النجداوي ، 2003 ، ص 55)

❖ التعريف النفسي للجريمة :

الجريمة هي إشباع لعزيزة إنسانية بطريقة شاذة لا يقوم به الفرد العادي في إرضاء الغريزة نفسها وهذا الشذوذ في الإشباع يصاحبه علة أو أكثر في الصحة النفسية و صادف وقت ارتكاب الجريمة انهيار في القيم والغرائز السامية أو الجريمة هي النزاع و الصراع بين غريزة الذات أي نزعة التفوق والشعور الاجتماعي (علي محمد جعفر ، 1993 ، ص 6)

❖ تعريف الجريمة في الشريعة الإسلامية :

تعرفها الشريعة الإسلامية على أنها محضورات شرعية جزر الله عنها بحد أو تعزيز و المحضورات في إما إثبات فعل مهني عنه أو ترك فعل مأمور به و قد وصف المحضورات بأنها شرعية لان الشريعة هي التي تحدد ما هو سوي و ما هو منحرف طبقا لمعايير محددة و هذا يعني أن الفعل أو الترك لا يعتبر جريمة إلا إذ أوضحت الشريعة ذلك ورتبت عليه عقوبة فإذا لم تكن هناك عقوبة على الفعل أو الترك لا يعد أي منهما جريمة و هذا ما هو

مبدأ الشريعة الإسلامية تم أخذه عن علماء القانون حين تحدثوا عن قانونية الظواهر الإجرامية وإن القانون هو الذي يحرم بعض جوانب السلوك و ما يمكن قوله في الأخير عن الجريمة هي ذلك الفعل الذي لا يختلف شعور الناس اتجاهه بأنه جريمة مهما اختلفت المجتمعات و الأزمنة عبر مر العصور (سالم بن عاشور ، 2008)

عوامل الجريمة :

هناك عدة عوامل قد تؤثر في ارتكاب الجريمة وارتفاعها أهمها ما يلي :

(1) العوامل الاجتماعية :

حيث تشكل العوامل الاجتماعية مجموعة من العلاقات التي تنشأ بين الشخص و بين فئات معينة من الناس حيث يختلط بهم اختلاطا وثيقا و ترتبط حياته بحياتهم لفترة من الزمن وتضم هذه الفئة أفراد أسرته و مجتمعه ومدرسته والأصدقاء والأصحاب الذين يختارهم أي التنشئة الاجتماعية التي يتربى عليها من عادات وتقاليدها وغيرها وقد أثبتت الدراسات والتجارب أن سلوك الفرد يتأثر إلى درجة كبيرة بسلوك من حوله وخاصة المقربين أي أن الاختلاط قد يدفع بالفرد بارتكاب الجرائم . (الشديقات ، 2016 ، ص 24)

(2) العوامل الأسرية :

تعد من أقوى العوامل المؤثرة في الجريمة و هي العوامل الأسرية حيث تؤثر في تكوين شخصية الفرد وتتحكم في توجيه سلوكياته فمنها يتربى ويتعلم العادات والتقاليد ويمارس تجاربه الأولى ويستمد خياراته ويتعلم الخطأ والصواب ويعتبر التفكك المادي (المعنوي) من أهم مظاهر تفكك الأسرة وهو غياب أحد الوالدين أي غياب الرقابة والمراقبة على الفرد قد يكون سببا في ارتكاب الجرائم وانتشارها (الشديقات الراشدي ، 2016 ، ص 21 - 23)

(3) العوامل النفسية :

هي مجموعة من الانفعالات والمكبوتات والطاقات الكامنة في الإنسان و في حالة عدم وجود مجال في الوسط الاجتماعي لتفريغ الطاقة و التعبير عن المكبوتات والتصرف

بطريقة تتناقض مع أعراف وقيم المجتمع أي تغلب الدوافع الغريزية و الرغبات على القيم و التقاليد الاجتماعية الصحيحة و تنعكس على سلوك الفرد بحيث يخالف سلوكه و قواعد مجتمعه من أجل إشباع رغباته و غرائزه الإنسانية بطرق شاذة لا يسلكه الرجل العادي حيث يشبع الغريزة نفسها ذلك لأحوال نفسية شاذة انتابت مرتكب الجريمة في لحظة ارتكابها (المشهذاني ، 2009 ، ص 44)

4) العوامل الدينية والثقافية :

وهي العوامل التي تعكس نظام المجتمع و نسق القيم السائدة فيه و طريقة تعامله مع مواقف العنف كنمو الثقافات المضادة للمجتمع و انخفاض الموارد المجتمعة ، انتشار الفقر ، نقص الدخل ، مدى انتشار وسائل الإعلام التي تنشر العنف ، ضعف أجهزة الضبط الاجتماعي غير الرسمي ، تقلص دور القيادة التقليدية .بالإضافة إلى الاضطراب و الفوضى و الخلل الذي تعاني منه أنظمة المجتمع المختلفة المتمثلة في النظام الأسري التعليمي الأمني الترويجي، مما يمثل تحدياً خطيراً وهاماً يواجه المجتمع بمختلف أطيافه و قد أكدت عدة دراسات أن سلوك العنف لا يمكن أن يحدث ما لم تساعد البنى الاجتماعية في حدوث البناء بالاضطراب ينعكس ذلك على التكوين النفسي للأفراد في تصدي تفاعلهم و يتخذ صور العنف و الميل إلى ارتكاب بالجرائم المختلفة . (الكوبي ، 2019 ، ص 118)

5) العوامل الاقتصادية :

حيث تتمثل العوامل الاقتصادية في انخفاض الدخل و كثرة عند الأبناء و عدم كفاية الدخل مما يجعل الأسرة عاجزة عن إشباع احتياجات أفرادها مما يخلق مشكلة الفقر و كل هذا ناتج عن الظروف المتدهورة التي يمر بها الفرد كما أن البطالة و التعود عن العمل لها سبب في ارتكاب الفرد للجرائم المختلفة و ما يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في علاقة الفقر بالجريمة (المعايصة ، 2000 ، ص 92)

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي و النظري للجريمة و الفقر في الأحياء الفوضوية

مفهوم الحي : هو وحدة مهيكلة للمجال الحضري أين تشكل الناحية الضيقة الغالبة على باقي القطاعات الأخرى وخاصة قطاعي الإنتاج والخدمات و هو عبارة عن تنظيم اجتماعي ذو بعد فيزيقي محدود (بوجمة حلف الله ، 2005 ، ص 52)

الأحياء الفوضوية : هي الأحياء التي لا تدخل تحت نطاق المخطط الحضري فعرها لاروس la rouse أنها الأشكال التي لا تمثل السكن الحضري

ومن خلال هذه التعريفات تجد أن هذه الأحياء تمثل المظهر السلبي للسكن الحضري و هذا يعود أساسا لافتقارها العمليات التخطيطية و التوجيه و الإشراف و لا تتماشى و المساكن الحضرية (عمر تومي الشيايبي بيروت)

الخصائص العامة للأحياء الفوضوية :

(أ) المباني : لا تخضع أغليبتها للأسس التخطيطية والمعمارية المعتمدة وبعضها لم يحصل على تراخيص قانونية للبناء من طرف سلطة البلدية .

(ب) الخدمات : تتوزع الخدمات في تلك المناطق بصورة ،فوضوية و لا تخضع لأسس و ضوابط ومعايير التخطيط العمراني . (نعمات محمد نغمي ، ص 36)

(ج) شبكة الطرق : شبكة الطرق بتلك المناطق الغير مخططة أو المنظمة وتتأبين عروض الطرق نتيجة لفوضوية بناء المباني وعدم انتظامها واغلب الطرق غير معبدة وبلا أرصفة وغير آمنة .

(ح) البنية التحتية : البنية التحتية ، شبكة المياه ، قنوات الصرف الصحي ، الكهرباء ، الهاتف لهذه المناطق دون المستوى المطلوب قد لا تخدم كافة المباني وليست بمستوى الكفاءة التي تسمح بتطويرها.

التصميم الحضري : لا يتفق مع معايير التصميم العمراني نتيجة النشأة العفوية ولم تخضع مبانيها للضوابط المعمارية لأحجام و ارتفاعات المباني ومسافات الارتفاق

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي و النظري للجريمة و الفقر في الأحياء الفوضوية

ونسبة البناء المتفقة مع معايير التخطيط المعتمدة مما قلل من وجود الفراغات العامة والساحات المخططة والحدائق المفتوحة زاد من فوضى التلوث .

خ (البيئة : تكثر في هذه المناطق الشوارع الغير معبدة وتقل بها المساحات الخضراء والمناطق المفتوحة و يتدنى بها مستوى النظافة و صحة البيئة حيث ترمى النفايات في هذه المناطق بطريقة عشوائية وتكثر فيها الروائح الكريهة و بالتالي تكثر فيها الأمراض ،الحشرات السامة .

د) البيئة الاجتماعية والأمنية : يوجد خلل واضح في التركيبة السكانية يتميز بكثافة سكانية عالية وتدني مستوى التعليم والدخل و قلة الملاك لها مع ارتفاع معدل البطالة والجريمة والانحراف الاجتماعي والأخلاقي وتكون بيئة مشجعة على تواجد وتكاثر المجرمين والهاربين من القانون .

هـ) التجهيزات والخدمات دورا هاما في الحياة اليومية للسكان إذ أنها تساهم في رفع مستوى المعيشة كما تعتبر جزء لا يتجزأ من المجال العمراني حيث تفرع إلى الخدمات التالية :

*** الخدمات الصحية :** فالأحياء الفوضوية لا تحتوي على مرافق صحية كالمستشفيات وغيرها إذ يستوجب عليها التنقل إلى وسط المدينة للعلاج .

*** الخدمات الإدارية :** لا توجد هذه الخدمات في الأحياء الفوضوية بل ينتقلون إلى المراكز الإدارية وسط المدينة أو إلى الفروع الإدارية في الأحياء المجاورة من أجل الحصول على وثائقهم ومتطلباتهم الإدارية .

*** الخدمات الروحية :** لا تتوفر على مساجد كهياكل قائمة تابعة لوزارة الشؤون الدينية والأوصاف بل على شكل مصليات صغيرة في الأحياء الفوضوية، مما يجعل هذه الأحياء إلى استغلالها كأماكن القيام بالسحر والشعوذة .

*** الخدمات التعليمية :** لا يوجد في الأحياء الفوضوية أي مرفق تعليمي سواء ابتدائية أو متوسطة أو ثانوية على الرغم من عدد المتدربين القاطنين في هذه الأحياء حيث يزاولون دراستهم في الأحياء المجاورة (كمال تكواشي ، ص 27)

❖ أسباب ظهور الأحياء الفوضوية :

1. الأسباب الاجتماعية :

- أزمة السكن : يؤدي عدم إشباع الحاجة للسكن ظهور مشاكل كثيرة منها الاستولاء على الأراضي وتشيد فوقها تجمعات و أحياء فوضوية وذلك بطريقة غير قانونية أو شرعية والتي تكون سبب في تغيير أشكال بنايات والشوارع .
- النمو الديمغرافي و الهجرة الريفية : عرفت الدولة الجزائرية انفجار ديمغرافي كبير بعد الاستقلال ونزوح ريفي نحو المدن خاصة الكبرى للبحث عن فرص عمل و هذا ما أدى إلى زيادة كبيرة في الطلب على السكن .
- القدرة المالية لطالب رخصة البناء : كان للبيروقراطية دوراً كبيراً في البناء الفوضوي على حساب أشخاص آخرون بالإضافة إلى الرشوة والمعرفة وغيرها (بن سعدي ميلود ، ص 30/29)

2. الأسباب الأمنية والسياسية :

- الأسباب الأمنية : كان للأحداث المأسوية في العشرية السوداء الأثر الكبير في انتشار ظاهرة البناء الفوضوي فعدم وجود الأمن دفع سكان الأرياف بالهجرة نحو المدينة بهدف وجود الأمن والاستقرار والرقابة المستمرة وكذلك الاحتماء.
- الأسباب السياسية : عدم وجود أجهزة كافية تتوفر على الوسائل الكفيلة بتحسين طرق التسيير والمراقبة والتوجه والنمو العمراني وعجز تحكم في العقار وسط توجهات استغلاله وذلك يتطلب قوانين التعمير (بن سعدي ميلود ، ص 30/29)

3. الأسباب الاقتصادية :

- اقتصاد السوق المنتهج في السنوات الأخيرة : إن حرية التجارة داخل أسواق المدن جعل سكان الريف والتجمعات السكانية الصغيرة المجاورة للمدن حيث يهاجرون

إليها لامتهان التجارة الموازية مما يعود عليهم بأرباح يستحيل تحقيقها في الأرياف
وكل هذا راجع إلى غياب الرقابة في المدن (كمال تكواشت ، ص 39)

● غياب سياسة التوازن الجهوي : ركزت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال على
المشاريع الاقتصادية الكبرى في الجزء المتعالي للدولة بصفة عامة والولايات
الأربعة الكبرى بصفة خاصة (العامة وهران - عنابة و قسنطينة) وهذا ما أدى إلى
نزوح ريفي نحو الشمال بشكل سريع حيث شهدت الولايات الشمالية نشوء فوضى
عمرانية .

❖ أنواع البناء الفوضوي :

هناك عدة أنواع تندرج ضمن البناء الفوضوي هي :

● السكن غير المخطط : هي كل بناية أنجزت دون الرجوع إلى أدوات التعمير حيث
أن القانون المعمول به يفرض على كل من أراد البناء طلب رخصة البناء فهي
بمثابة سند رسمي يحدده عند البناء إذ يصدر من طرف البلدية (APC) و يأخذ الرأي
التقني من مديريةية التعمير والبناء والسكن (DUCH) (مشان فوزي ، 2008 - 2009
، ص 54)

● السكن العشوائي

(أ) سكن عفوي هش : يطلق عليه اسم البناء القصديري هو سكن يبني بمواد بسيطة
كبقايا الخشب و صفائح من الحديد

(ب)سكن عفوي صلب : هو سكن يبني بمواد ملائمة ولائقة فهو متشابه نوعا ما مع
البنائات القانونية ومقارنة مع السكن القصديري فهي تمثل مساكن محدودة الراحة ()
مشان فوزي ، 2008 - 2009 ، ص 55

(ج) السكن الذاتي التلقائي : هذا النوع من السكن يعتبر من أنواع السكن الفوضوي
الصلب فهو سكن مكون أساساً من مساكن فردية تسكن بها أسرة واحدة وتبنى هذه
المساكن من طرف المالك للعقار الأراضي ، وهذه المساكن يتكفل بها المالك (نفس
المرجع ، ص 55)

د) السكن الذي يتم بدون أوراق قانونية رسمية : يتطور هذا النوع من السكن بسرعة خارج المحيط العمراني أو يستوطن على الأراضي العمومية، والأراضي صعبة البناء أو التعمير عليها وذات وضعية قانونية غير محددة مثل ضفاف الوادي أو المحاجر القديمة وغيرها مما جعل المواطن في صراع دائم مع السلطات المعنية خاصة مع البلديات لتسوية وضعيتها .

هـ) السكن الناقص التجهيز : تعتبر مناطق السكن الفوضوي دون السكن الملائم لأنها مجردة من الكثير من التجهيزات و هذا لأنها أنجزت في مراحل تاريخية صعبة وبالتالي لا تتوفر على تجهيزات اللازمة لذلك تجد هذا النوع عادة من السكن في النواة القديمة للمدينة وحالته متدهورة بسبب قدمه وعدم تعرضه لعمليات الترميم .

و) مراكز العبور : و هي مراكز جمعت فيها عائلات كثيرة تضررت مساكنها لظروف ما و حمايتها مؤقتا إلى حين إيجاد مساكن لائقة لإيوائهم .

II الجانب النظري :

❖ النظريات المفسرة للفقر :

تعددت النظريات المفسرة لظاهرة الفقر كل حسب وجهة نظاره للظاهرة و لعل أكثر النظريات تفسيرا هي :

أ) **نظرية الحلقة المفزعة** : والمقصود بالحلقة المفزعة هو وجود حلقة تبدأ بالفقر وتنتهي به حيث مثلاً تبدأ الحلقة من مستوى انخفاض الدخل ثم انخفاض مستوى التغذية والصحة ثم انخفاض مستوى الإنتاجية ثم تنتهي بانخفاض الدخل مرة أخرى (عياد 2017 ، ص 09) و منه فإن الفكرة التي تعتمد عليها الحلقة المفزعة للفقر هي أنا الأفراد من ذوي الدخل المرتفع يمكنهم أن يدخروا ويستثمروا بينما لا يستطيع الأفراد من ذوي الدخل المنخفض أو المحدود القيام بذلك النشاط بسهولة من أجل كسر الحلقة المفزعة للفقر و من الملاحظ أنه يوجد العديد من الحلقات المفزعة في الدول النامية حيث توجد الحلقة المفرغة للتعليم و الحلقة المفرغة للصحة.

ب) **النظرية المالتوسية :** في تفسير الفقرة تعود النظرية إلى الكاهن " توماس روبرت مالتوس " في القرن 19 الذي يرجع أسباب الفقر إلى تزايد عدد السكان الذي يخضع نموه حسب مالتوس لمتتالية هندسية (2-4-8-16-32-64.....) بينما يخضع نمو المواد الغذائية إلى متتالية حسابية (1-2-3) وبالتالي عدد السكان يزيد بصورة مضاعفة عن زيادة المواد الغذائية مما يؤدي حسب مالتوس حتما إلى مشاكل الجوع والفقر وقد خلص مالتوس إلى ضرورة العمل على تحقيق التوازن بين عدد السكان والمواد الغذائية اللازمة لهم وذلك بضرورة التحكم في نمو السكان واعتباره ثمرة من ثمرات الدعوى إلى الحد من تعداد السكان وزيادة النمو البشري ودائما حسب مالتوس أن البؤس لا يرجع إلى سوء تسيير النزوات و إنما إلى اختلال التوازن بين عدد السكان وكمية الغذاء (بوشوشة ، 2016 ، ص10) حيث يقول " مالتوس " أن زيادة السكان يمكن أن تصل إلى حد لا تستطيع الأرض بعدها إطعامهم بسهولة ومن ثم لا بد من وضع حد لهذه الزيادة و لا مناص إذن من ضبط السكان (نامق ، بدون سنة نشر ، ص 24)

❖ **الاتجاهات النظرية المفسرة للجريمة :**

أ) **نظرية الصراع الاجتماعي وأنماط المشكلة الاجتماعية للعالم " ألف داهر ندوف " :** نظرية الصراع الاجتماعي الطبيعة الفكر الماركسي و من جهة ثانية تعد بديلاً للنظرية البنوية الوظيفية تتمحور هذه النظرية حول أن الصراع الاجتماعي يحدث نتيجة لغياب الانسجام و التوازن و النظام و الإجماع في محيط اجتماعي معين يحدث أيضا نتيجة حالات من عدم الرضا حول الموارد المادية مثل السلطة و الدخل و الملكية أو كيلهما معاً، أما المحيط الاجتماعي : المعنى الصراع فيشمل على الجماعات سواء كانت صغيرة كالجماعات البسيطة أو الكبيرة كالعشائر و القبائل و التجمعات السكانية و غياب الانسجام و النظام بينها هو الأساس في حدوث الانحراف و الجريمة . (وريكات ، 2013)

ب) **النظرية الاقتصادية :** أسس كل من ماركس وانجلز 1850 المدرسة الاشتراكية في علم الإجرام و قد أكدت هذه المدرسة الربط بين ظاهرة الجريمة والوضع

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي و النظري للجريمة و الفقر في الأحياء الفوضوية

الاقتصادي السائد وتعتمد هذه المدرسة على الوسط المادي ، فظاهرة الجريمة بمقتضى ذلك هي نتاج الظروف الاقتصادية وانعدام المساواة الاقتصادية أو بتميز أكثر دقة تركيب النظام الرأسمالي هو الذي ينتج الجريمة وكانت الجريمة بحد ذاتها لهذا النظام الرأسمالي هي بمثابة رد فعل هذا العدالة الاجتماعية السائدة .

ويعتبر " بونجيه " من أكثر العلماء الذي هاجموا الرأسماليين حيث يرى أن هناك استغلال الإنسان لأخيه الإنسان و استخدام الأطفال الصغار وتشغيل النساء لذلك يرى " بونجيه " أن الكثافة السكانية والعيش في ظروف صعبة ومنحطة وانخفاض مستوى الدخل وفقدان العناية بالأطفال و عدم تكافؤ الفرص هذا بدوره يؤدي إلى الانحلال الأخلاقي الذي بدوره يقود إلى الجريمة والانحراف كما أكد " بونجيه " وجود علاقات واسعة من الظروف الاقتصادية وظاهرة الجريمة فقال إن النفور من الاقتصاد الزراعي على الاقتصاد الصناعي ملحوظ في ظاهرة الجريمة فبعدها كان طابع الجريمة و العنف أصبح طابعها الجديد الخبث والدهاء و أن النظام الاشتراكي هو البديل الذي يكفل القضاء على جميع المشكلات الاجتماعية بوجه عام وعلى الجريمة بوجه خاص . (السعد ، 1991)

- حيث قام العالم Sutherland بفحص نتائج العديد من دراسات المختلفة التي تناولت موضوع الجريمة بين الأفراد و رأى أن غالبية الدراسات تشير عموماً إلى زيادة معدلات الانحراف والجريمة بين الأفراد الذين ينتمون إلى طبقات اقتصادية فقيرة و هذا يشير بوجه خاص إلى حالة المجرمين الذين تناولتهم الدراسات أي الأشخاص الذين ارتكبوا الجريمة ووصلوا إلى المؤسسات الإصلاحية العقابية المختلفة كما لاحظ أن هذه الدراسات تشير بوجه خاص أيضا إلى بطالة المنحرفين قبل ارتكاب الانحراف أو عدم كفاية الدخل لهم ولأسرهم . (الوريكات ، 2004)

الفصل الثالث : نتائج الدراسة

الميدانية

1. طريقة معالجة بيانات الدراسة الميدانية:

تمت معالجة معطيات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss، وهذا بتفريغ محتوى الاستمارات المجمعَة لعينة من 64 شخص يعيشون في الحي الفوضوي ولهم ممارسات إجرامية، وبعد ذلك تم الانتقال إلى تحليل هذه البيانات عن طريق الإحصاء الوصفي بوضع المتغيرات في جداول لتكراراتها النسبية والمطلقة وتمثيلها برسوماتها البيانية الخاصة بكل متغير، هذا بغرض معرفة العلاقة بين الفقر الذي تم اخذ نموذج منه والمتمثل في سكان الأحياء العشوائية والسلوك الإجرامي، لتأتي نتائج الدراسة الميدانية على الشكل التالي:

2. مميزات عينة الدراسة السوسيو ديمغرافية:

جدول رقم 1: المميزات السوسيو ديمغرافية للعينة.

المتغيرات	التكرار المطلق	التكرار النسبي %
العمر		
15-20	22	34.4
21-30	26	40.6
31-40	12	18.8
41-50	4	6.3
الجنس		
ذكر	52	81.3
أنثى	12	18.8
الحالة الزوجية		
أعزب	20	31.3
متزوج	26	40.7
مطلق	12	18.8
أرمل	6	9.3
المستوى التعليمي		
بدون تعليم	6	9.4

26.6	17	ابتدائي
37.5	24	متوسط
23.4	15	ثانوي
3.1	2	جامعي
100.0	64	المجموع

2. بيانات السلوك الإجرامي لدى وحدات العينة:

1.2. الأحكام القضائية ونوع الجريمة:

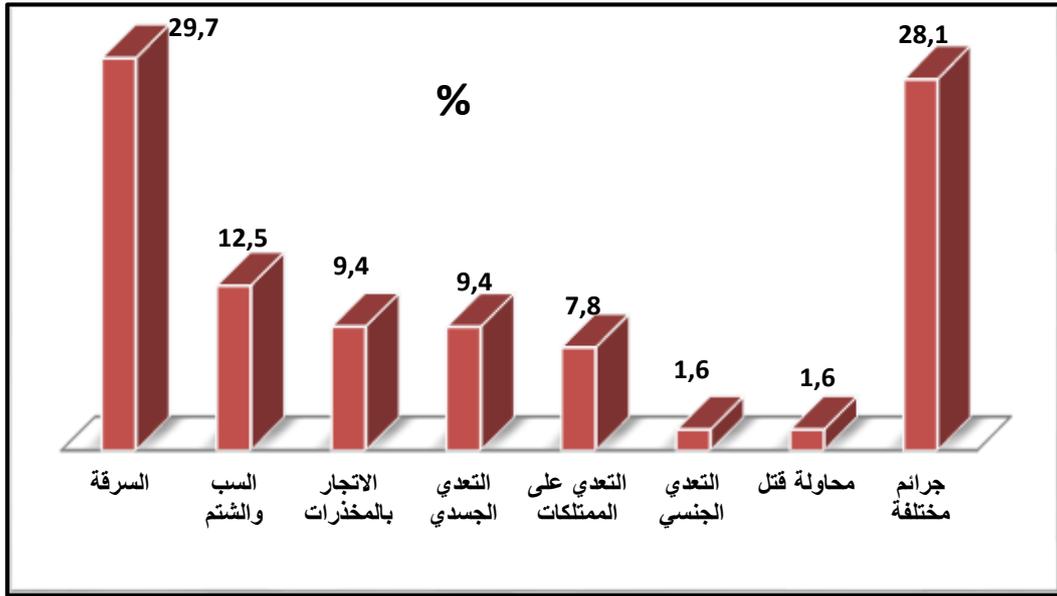
من خلال ملأ الاستمارات تبين أن كل الأشخاص (100%) لديهم أحكام قضائية (كازي مسخ) حسب تصريحاتهم، وتفاوت عدد الأحكام القضائية بين هؤلاء الأشخاص من 1 إلى أكثر من 5 أحكام قضائية وبمعدل حكيمين قضائيين للفرد الواحد من 64 مستجوب.

جدول رقم 2: التوزيع النسبي لوحدات العينة حسب عدد الأحكام القضائية.

عدد الأحكام القضائية	التكرار المطلق	التكرار النسبي%
1	38	59.4
2	15	23.4
3	6	9.4
4	2	3.1
5+	3	4.8
المجموع	64	100.0

بينما أنواع الجرائم المنتشرة بين الأفراد فقط يوضحها الرسم البياني التالي:

الرسم البياني رقم 1: التوزيع النسبي لوحدات العينة حسب نوع الجريمة.

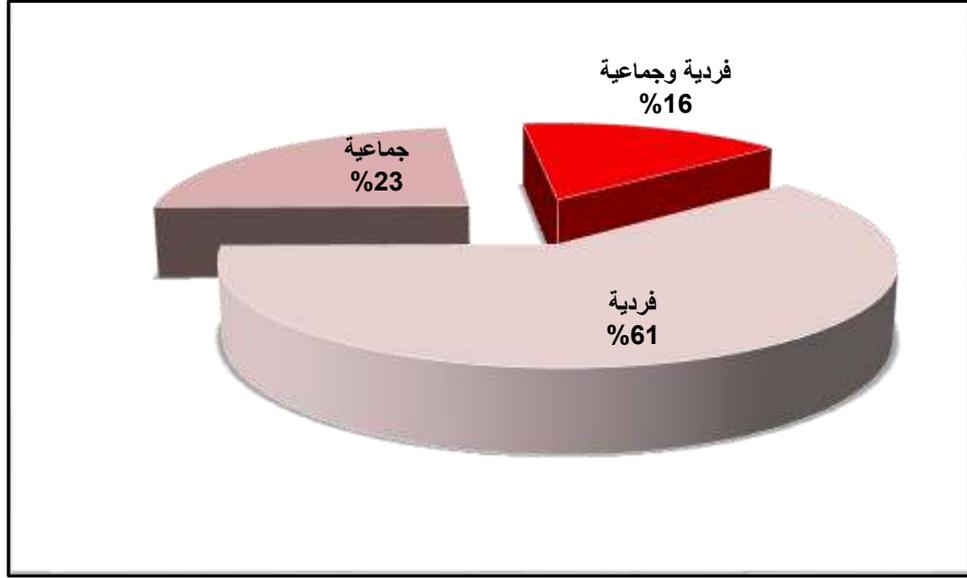


المصدر: الملحق رقم 01.

حسب البيانات التي يعرضها الرسم البياني فقط احتلت جريمة السرقة الحصة الأكبر بنسبة 29.7% من مجموع العينة ربما يعود ذلك إلى فقرهم والعوز الذي فرض عليهم ارتكاب هذا النوع من الجرائم، بينما 28.1% منهم لم يقتصروا على ارتكاب نوع واحد من الجرائم فقط تنوعت الجرائم التي ارتكبوها واخذوا عليها أحكام قضائية، لتأتي بعد ذلك الأنواع الأخرى من الجرائم بنسب مئوية متفاوتة كالسب والشتم والتعدي الجسدي وهو أمر طبيعي في هذا النوع من التجمعات السكنية والبيئة الثقافية والاجتماعية المحيطة بها، والمعروفة بانتشار المشاجرات والمناوشات بين سكانها لفرض السيطرة في بيئتهم المعيشية، كما نجد الاتجار بالمخدرات الذي مثل نسبة 9.4% وهي نسبة مهمة بحد ذاتها.

فيما يخص السؤال الذي طرح حول إن كانت الجرائم المرتكبة من طرفهم فردية أو بالمشاركة مع الآخرين، فقد اتضح حسب إجابات المستجوبين أن ما يفوق نصف العينة اخذوا أحكام قضائية على جرائم تم ارتكابها فرديا (61%)، بينما ما يقارب ربع العينة فقد قاموا بجرائم مشتركة مع الآخرين، ونسبة 16% فتنوعت جرائمهم بين الفردية والجماعية.

الرسم البياني رقم 2: التوزيع النسبي لوحدات العينة حسب نوع الجريمة الفردية أو الجماعية.

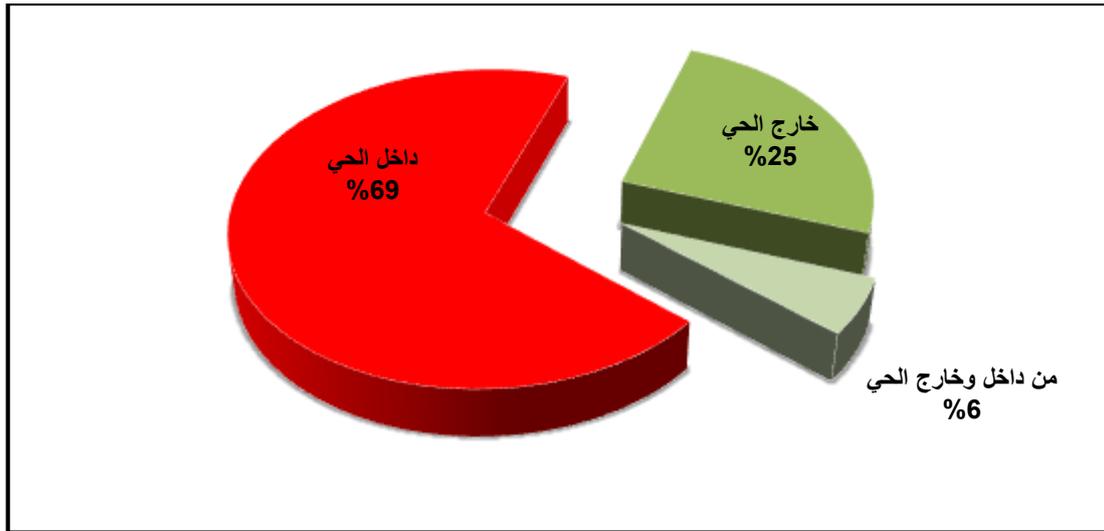


المصدر: الملحق رقم 02.

2.2. تعاطي المخدرات:

صرح 80% من أفراد العينة على أنهم يتعاطون المخدرات، إذ ما يقارب 70% منهم يحصلون على المخدرات التي يتعاطونها من مروجين من داخل الحي الفوضوي، و25% منهم يحصلون عليها من مصادر أخرى خارج الحي الفوضوي. ومنه نستنتج أن المحيط الذي يعيشون فيه يحفزهم على تعاطي المخدرات لسهولة الحصول عليها، وهذا حسب ما يوضحه الرسم البياني التالي .:

الرسم البياني رقم 3: التوزيع النسبي لوحدات العينة حسب مصدر المخدرات.

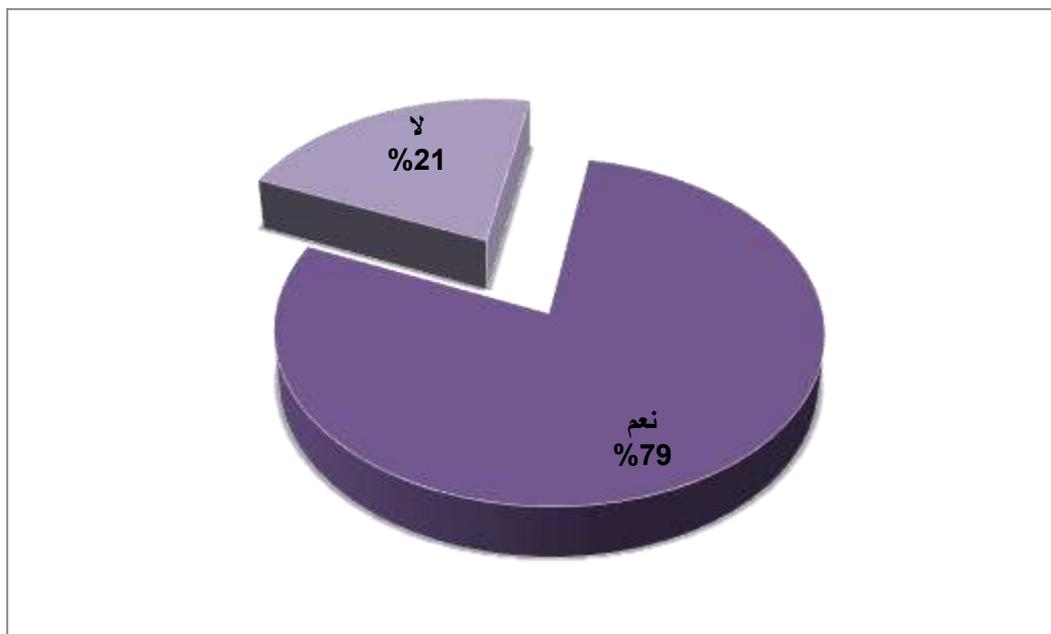


المصدر: الملحق رقم 03.

3.2. المخدرات والجريمة:

لمعرفة أن كانت المخدرات التي يلقي الأفراد سهولة في الحصول عليها خاصة داخل الحي الفوضوي علاقة بارتكابهم للجريمة، تم الاستفسار إن كانوا تحت تأثير المخدرات أثناء ارتكابهم للجرائم فأكد معظمهم انه كانوا تحت تأثير المخدرات بنسبة 79%.

الرسم البياني رقم 4: التوزيع النسبي لوحدات العينة حسب تأثير المخدرات في السلوك الإجرامي.



المصدر: الملحق رقم 04.

3. الظروف المعيشية داخل الحي الفوضوي:

1.3. عدد غرف المسكن:

جدول رقم 3: التوزيع النسبي لوحدات العينة حسب عدد غرف المسكن.

عدد الغرف	التكرار المطلق	التكرار النسبي %
1	2	3.1
2	22	34.4
3	31	48.4
4	9	14.1
المجموع	64	100.0

من خلال دراستنا لعينة بحثنا حول عدد غرف مساكنهم تبين لنا أن أكبر نسبة كانت 9 أشخاص يقطنون في منزل به أزيد من 4 غرف على غرار أن أقل نسبة تمثلت في 2 والتي كان عدد غرف منازلهم 1 ويليهما بنسبة 22 و 33 المبحوثين الذين تحتوي مساكنهم على غرفتين أو ثلاث غرف مما تبين ان كلما قل عدد الأشخاص كلما زاد ذلك في دفعهم لارتكاب سلوكات إجرامية سعيا لإيجاد حياة ملائمة .

2.3. الولاية الأصلية لسكان الحي الفوضوي:

بلغ متوسط مدة إقامة أفراد الدراسة في هذا الحي إلى 6.7 سنوات أو ما يقارب 7 سنوات.

جدول رقم 4: التوزيع النسبي لوحدات العينة حسب الولاية الأصلية.

الولاية الأصلية	التكرار المطلق	التكرار النسبي %
إدرار	1	1.6
شلف	6	9.4

تلمسان	3	4.7
تيارت	6	9.4
سيدي بلعباس	2	3.2
مستغانم	7	10.9
معسكر	6	9.4
وهران	16	25.0
عين تموشنت	2	3.2
غليزان	15	23.4
المجموع	64	100.0

من خلال دراسات لعينة بحثنا حول الولاية الأصلية للقاطنون بالحي الفوضوي تبين لنا ان اكبر نسبة من ضواحي ولاية وهران بنسبة 25 % أي أن سبب عيشهم في الحي الفوضوي يتمثل في الاستفادة من السكنات الاجتماعية أو بسبب الخلافات الأسرية بين الكنائس او قلة الغرف في المنزل ، كما ان من خلال دراستنا تبين لنا 23,4% القادمون من ولاية غليزان بسبب قرب ولاية غليزان للحدود الغربية من ولاية وهران و بسبب توفر فرص العمل والاستفادة من السكنات و سهولة التنقل و توفر المرافق التي يحتاجها الناس و بنسبة قليلة و متذبذبة من الولايات الأخرى تمثلت في 10,9 % القادمون من مستغانم و 1,6 % من ادرار 9,4 % من شلف وبنسبة 4,7 % من تلمسان وكذلك 9,4% قادمون من تيارت و بسبب هذا الاختلاط بين الولايات و اختلاف الثقافات كان في حي فوضوي واحد دافع بالكثير من الأفراد إلى ارتكاب سلوكات إجرامية مختلفة تمثلت في التجارة في المخدرات و السرقة وغيرها .

3.3. أماكن قضاء أوقات الفراغ:

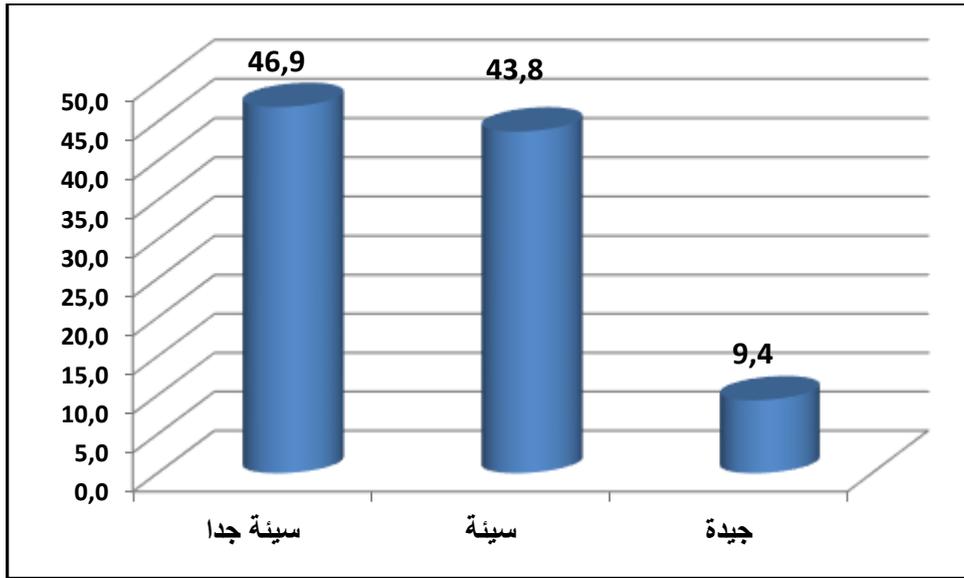
جدول رقم 5: التوزيع النسبي لوحدة العينة حسب مكان قضاء أوقات الفراغ.

التكرار النسبي%	التكرار المطلق	أين تقضي أوقات فراغك
65.6	42	داخل الحي
34.4	22	خارج الحي
100.0	64	المجموع

4.3. رأي المستجوبين في ظروفهم المعيشية في الحي:

من خلال استجواب عينة بحثنا حول مكان قضاء وقت فراغهم تبين لنا أن أكبر نسبة كانت 65,6 % والتمثلة في قضاء وقت الفراغ في الحي وبنسبة أقل والمقدرة بـ 34,4% و التي تتضمن الأشخاص الذين يقضون وقت فراغهم خارج الحي مما يوضح لنا أن الفرد عندما لا يجد ما يشغله يقوم بسلوك يؤدي به إلى ارتكاب الجرائم المختلفة كالسرقة والاحتيال وإلى آخره .

الرسم البياني رقم 5: التوزيع النسبي لوحدة العينة حسب رأيهم في مستواهم المعيشي في الحي الفوضوي.



المصدر: الملحق رقم 05.

يتضح لنا من الرسم البياني الذي يوضح توزيع وحدات العينة حسب رأيهم في مستواهم المعيشي في الحي الفوضوي وإذ نلاحظ أن معظمهم كان رأيهم متشائم فنسبة 46,9% كانت تصريحاتهم على أنهم يعيشون وضع ومستوى معيشي سيء جدا مقابل 43,8% كان لهم نفس الرأي بإجاباتهم على أن مستواهم المعيشي في الحي الفوضوي سيء بينما نسبة 9,4% فقط رأت أن مستواهم المعيشي في الحي الفوضوي يقترب من الجيد ومن هنا يلاحظ أن وحدات العينة غير راضين عن مستواهم المعيشي في الحي الفوضوي و ربما عدم الرضى بالمستوى المعيشي هو الذي يدفعهم إلى ارتكاب الجرائم والمخالفات القانونية .

5.3. البطالة في الحي الفوضوي:

1.5.3. الوضعية تجاه العمل:

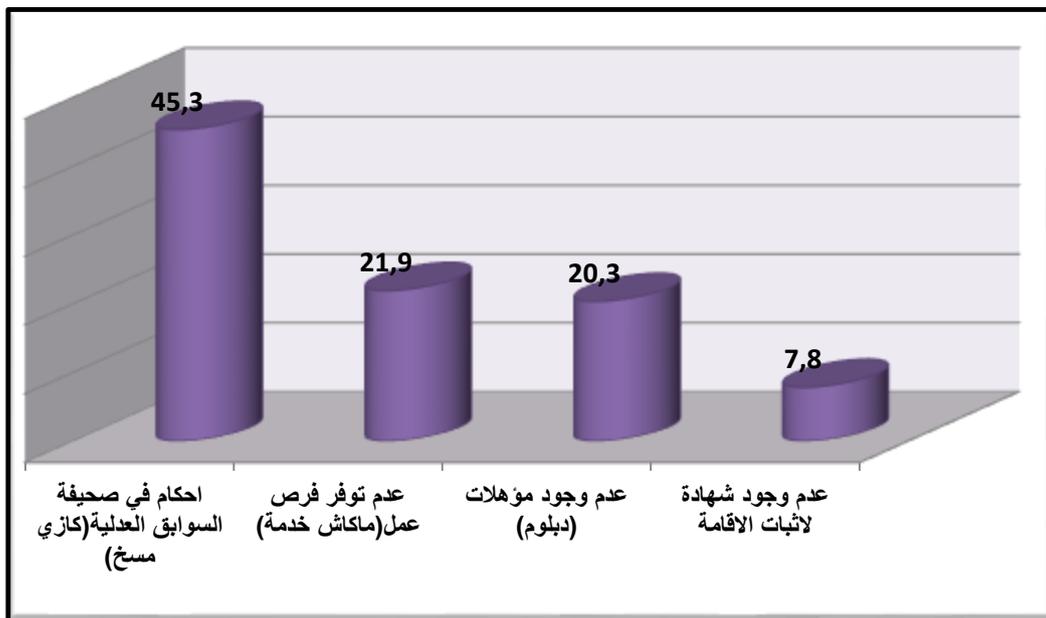
تميزت وضعية أفراد العينة المستجوبة تجاه العمل على أنهم بطالين أو عاملين موسمين بنسبة 43.7% و 50% على التوالي، مما يدل على عدم استقرارهم المادي وانعدام حظوظهم في الحصول على مناصب عمل دائمة ومضمونة(جدول رقم 6)، لهذا تمت إجاباتهم على سؤال إن كانوا يبحثون عن عمل بنسبة 93.8% من باحثين عن عمل .

جدول رقم 6: التوزيع النسبي لوحدات العينة حسب الوضعية تجاه العمل.

الوضعية تجاه العمل	التكرار المطلق	التكرار النسبي %
بطل	28	43.7
عامل دائم	4	6.3
عامل موسمي	32	50.0
المجموع	64	100.0

2.5.3. أسباب عدم حصولهم على عمل:

الرسم البياني رقم 6: التوزيع النسبي لوحدات العينة حسب أسباب عدم حصولهم على عمل.



المصدر: الملحق رقم 06.

يوضح الرسم البياني للتوزيع النسبي لوحدات العينة حسب حصولهم على العمل إذ نلاحظ أن معظمهم يرون أن سبب حصولهم على العمل هو عند الأحكام في السوابق العدلية (الكازي مسخ) بينما يرى 91,9% من وحدات العينة أنه لا يتوفر فرص عمل (مكاش)

خدمة) و نسبة 20,3% يرون أن عدم وجود مؤهلات أو حسب قولهم (مكانش ديبلوم) مما يعرقل عليهم فرصة الحصول على العمل .

5. الظروف المعيشية في الحي الفوضوي والجريمة:

لأخذ فكرة عن رأي المستجوبين عن ظروف السكن في الحي الفوضوي وتأثيره على انتشار الجريمة، تم طرح سؤال على أفراد الدراسة على الشكل التالي، هل الظروف المعيشية في الحي سبب في ارتكابهم للجريمة؟. إذ جمعت نسبة 65.6% من مجموع الأشخاص على أن للظروف المعيشية المحيطة بهم في الحي تأثير كبير على دفعهم لارتكاب الجرائم والانحراف، بينما البقية كان لهم رأي آخر.

1.5. غياب المرافق العمومية والجريمة في الحي الفوضوي:

جدول رقم 7: التوزيع النسبي لوحدات العينة حسب متغير انعدام المرافق العمومية والجريمة.

هل انعدام المرافق سبب للجريمة	التكرار المطلق	التكرار النسبي%
نعم	58	90.6
لا	6	9.4
المجموع	64	100.0

من خلال دراستنا لعينة بحثنا حول انعدام المرافق العمومية حيث رأى سكان الحي الفوضوي ان غياب المرافق العمومية سبب لارتكاب الأفراد الجرائم حيث سجل أعلى نسبة تقدر ب 90,6 عكس الأفراد اللذين راو ان غياب المرافق ليس سبب في الارتكاب الجريمة وقد بنسبة 9,4 % ان غياب المرافق العمومية لحدائق و الملاعب من أسباب جرائم المنتشرة في هذه الأحياء .

2.5. البطالة والجريمة:

يرى 79.7% من الأفراد على أن سكنهم في الحي الفوضوي يقلص من حظوظهم في الحصول على العمل، الأمر الذي يدفعهم إلى ارتكاب الجرائم من ضغوط الفقر وقلة الموارد المالية، إذ أكدت نسبة 97% منهم على أنهم في حالة حصولهم على منصب عمل سوف يتوقفون عن ارتكاب هذه المخالفات القانونية والجرائم.

جدول رقم 8: التوزيع النسبي لوحدات العينة حسب متغير عدم ارتكاب الجرائم في حالة العمل.

التكرار النسبي%	التكرار المطلق	التوقف عن ارتكاب الجرائم في حالة العمل
96.9	62	نعم
3.1	2	لا
100.0	64	

الخاتمة :

الفقر والجريمة هما ظاهرتين اجتماعيتين يعاني منها جميع المجتمعات في مختلف أرجاء العالم ومن خلال دراستنا لهذه الظاهرتين دراستنا لهذه الظاهرتين و احد الأحياء الفوضوية كنموذج من نماذج الفقر و أثناء العمل الميداني في الحي الفوضوي الموجود ببلدية حاسي بونيف الملحقة الإدارية حي الأمير خالد (خروبة) في الحي الفوضوي الكاربال في ولاية وهران حول الجريمة والفقر تبين لنا أن السبب الذي يدفع إلى ارتكاب الجرائم هو سوء المستوى المعيشي والظروف المعيشية المزرية التي يعاني منها الناس بالإضافة إلى البطالة وعدم توفر مناصب الشغل كلها أسباب تساعد في ارتكاب مختلف الجرائم في النصب والسرقة وبيع المخدرات و غيرها من الجرائم و باعتبار الأحياء الفوضوية أحياء غير قانونية فتعتبر وكرا للمجرمين وارتكاب مختلف الجرائم لذلك يجب القضاء على هذه الأحياء او القيام بتسوية أوضاعهم والأمن فيها من أجل تحسين الأوضاع و سواد الأمن و الاستقرار في البلاد .

قائمة المراجع:

- الرماني زيد بن محمد ، 2005 ، الفقر حقيقته وأسبابه ، الطبعة 1 بيروت دار الورقات للنشر والتوزيع .
- كريمة هرندي ، 2022 ، الفقر بين الواقع والتمثل ، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع قسنطينة الجزائر .
- منال محمد عباس ، 2015 ، الفقر الحضري وتحديات التنمية في ظل الألفية الجديدة ، دار المعرفة الجامعية طبع نشر توزيع الإسكندرية .
- نادية جبر عبد الله ، الفقر وطرق قياسه ، اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة ، ط 1 ، دار فرحة للنشر والتوزيع مصر 2004
- علاقة الفقر بالجريمة ، مقال للدكتور عادل عامر
- الخواجة محمد ياسر، 2005 ، الانحراف والمجتمع ، دار مصطفى للنشر والتوزيع القاهرة مصر
- النجداوي أب موسى ، 2003 ، الجريمة وارتباطها بالبطالة والمشكلات الأسرية في الاردن جامعة الأردنية عمان .
- الشديقات أمن جابر الرشدي عبد الرحمان ، 2016 ، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في مجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 43 ملحق 5 عمادة البحث العالي الجامعة الأردنية .
- المشهداني فهيمة كريم ، 2009 ، التصنع والجريمة ط 1 ، بغداد العراق .
- سالم بن عاشور ، البيئة العمرانية والثقافية وآثارهما على الظاهرة الإجرامية ، 2008، تلمسان
- الكوني عصام احمد ، 2019 ، العنف السائد بين طلبة الجامعات مجلة كلية التربية جامعة الزاوية المجلد
- 24 العدد 13

- المعاينة خليل ، القميش مصطفى وآخرون ، 2000 ، مدخل إلى الخدمة الاجتماعية في دار الفكر عمان
- عمر التومي الشيباني، الأسس النفسية و التربوية لرعاية الشباب دار الثقافة بيروت لبنان
- بوجمعة خلف الله ، كتاب العمران والمدينة ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع عين مليلة ، 2005
- نعمان محمد نظمي الارتقاء العمراني بالمناطق العشوائية جامعة عين الشمس مصر ، 1993 ،
- بن سعدي مولود ، الآليات القانونية للحد من البناء الفوضوي في الجزائر
- كمال تكواشت ، الآليات القانونية للحد من ظاهرة البناء الفوضوي في الجزائري ، مذكرة ماجستير كلية الحقوق والسياسة جامعة باتنة 2008 /2009
- مشنان فوزي ، البناء الفوضوي ومشكلة التنمية العمرانية دراسة ميدانية لمدينة باتنة حي أولاد بشيبيبة نموذجا
- مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع الحضري ، 2008 /2009
- عياد هشام ، 2017 اثر النمو الاقتصادي على الفقر في وجود اللامساواة الاقتصادية في الجزائر و دول النامية 2013/1970 ، أطروحة دكتوراة جامعة تلمسان
- بوشوشة 2016
- نامق نوب مصطفى ، بلحمادي سيد علي ، دون سنة نشر ، إستراتيجية معالجة الفقر في ظل العولمة ، حالة الجزائر المركز الجامعي خميس مليانة الجزائر
- الوريكات عايد ، 2004 ، نظريات علم الاجتماع طبعة 1 لدار النشر والتوزيع الشروق عمان .
- السعد صالح محمود ، 1991 ، حجم الجريمة وخصائصها وأنماطها واتجاهاتها في المجتمع الأردني ، رسالة دكتوراه قسم علم الاجتماع الجامعة التونسية تونس

الملاحق:

الملحق رقم 01: التوزيع النسبي لوحدات العينة حسب نوع الجريمة.

نوع الجريمة	التكرار المطلق	التكرار النسبي %
السرقه	19	29.7
السب والشتم	8	12.5
الاتجار بالمخدرات	6	9.4
التعدي الجسدي	6	9.4
التعدي على الممتلكات	5	7.8
التعدي الجنسي	1	1.6
محاولة قتل	1	1.6
جرائم مختلفة	18	28.1
المجموع	64	100.0

الملحق رقم 02: التوزيع النسبي لوحدات العينة حسب نوع الجريمة الفردية أو الجماعية.

الجريمة فردية أو جماعية	التكرار المطلق	التكرار النسبي %
فردية	39	60.9
جماعية	15	23.4
فردية وجماعية	10	15.7
المجموع	64	100.0

الملحق رقم 03: التوزيع النسبي لوحدات العينة حسب مصدر المخدرات.

التكرار النسبي%	التكرار المطلق	مصدر المخدرات
69.23	36	داخل الحي
25	13	خارج الحي
5.77	3	من داخل وخارج الحي
100	52	

الملحق رقم 04 : التوزيع النسبي لوحدات العينة حسب تأثير المخدرات في السلوك الإجرامي.

79	41	نعم
21	11	لا
100	52.0	المجموع

الملحق رقم 05: التوزيع النسبي لوحدات العينة حسب رأيهم في مستواهم المعيشي في الحي الفوضوي.

التكرار النسبي%	التكرار المطلق	المستوى المعيشي
46.9	30	سيئة جدا
43.8	28	سيئة
9.4	6	جيدة
100.0	64	المجموع

الملحق رقم 06: التوزيع النسبي لوحدات العينة حسب أسباب عدم حصولهم على عمل.

أسباب عدم العمل	التكرار المطلق	التكرار النسبي %
أحكام في صحيفة السوابق العدلية (كازي مسخ)	29	45.3
عدم توفر فرص عمل (ماكاش خدمة)	14	21.9
عدم وجود مؤهلات (دبلوم)	13	20.3
عدم وجود شهادة لإثبات الإقامة	5	7.8
المجموع	61	100.0

نضع بين أيديكم استمارة لدراسة حول "الفقر والجريمة دراسة ميدانية بالحي الفوضوي الأمير خالد"، في إطار انجاز شهادة الماستر في علم اجتماع الانحراف والجريمة، نتمنى من حضرتكم قبول المساهمة في هذا البحث العلمي من خلال الإجابة على أسئلة هذا الاستبيان، وأحيطكم علما أن المعطيات سوف تستخدم فقط لغرض علمي وبدون ذكر الأسماء كما نشكركم على المساعدة.

المحور الأول: البيانات السوسيو- ديمغرافية

- 1/ السن: من 15 إلى 20 سنة من 21 إلى 30 سنة من 31 إلى 40 سنة من 41 إلى 50 سنة من 51 سنة فما فوق
- 2/ الجنس: ذكر أنثى
- 3/ الحالة الاجتماعية: أعزب متزوج مطلق أرمل
- 4/ المستوى التعليمي: بدون تعليم ابتدائي متوسط ثانوي جامعي
- 5/ الوضعية تجاه العمل: بطال عامل دائم عامل متقاعد
- 6/ عدد أفراد الأسرة:
- 7/ الترتيب بين أطفال الأسرة؟ 1 3 4 5 6+
- 8/ الحالة العائلية للأبوين؟ منفصلين غير منفصلين
- عدد غرف المسكن:

المحور الثاني: بيانات الجريمة

- 1/ هل لديك أحكام قضائية؟ نعم لا
- 2/ كم عدد الأحكام القضائية؟
- 3/ ما نوع الجريمة التي صدرت فيها هذه الأحكام القضائية؟
السرقه الاتجار بالمخدرات التعدي الجسدي التعدي على الممتلكات اعتداء جنسي جريمة إلكترونية
محاولة قتل السب والشتيم
- 4/ هل تتعاطى المخدرات؟ نعم لا
- 5/ ما هو مصدر المخدرات؟ داخل الحي خارج الحي
- 6/ هل قمت بمخالفة أو الاعتداء على الأشخاص تحت تأثير المخدرات؟ نعم لا
- 7/ من بين الجرائم التي قمت بها هل كانت فيهم جريمة؟ فردية جماعية

المحور الثالث: الحياة في الحي السكني

- 1/ ما رأيك في ظروف المستوى المعيشة داخل الحي؟ سيئة جدا سيئة جيدة جيدة جدا
- 2/ هل المستوى المعيشي في الحي سبب لارتكابك للجريمة؟ نعم لا
- 3/ منذ متى وأنت تسكن في هذا الحي؟ (عدد السنوات)
- 4/ الولاية الأصلية التي تنتمي إليها أنت أو والدك؟ (رقم الولاية أو اسم الولاية)

- 5/ أين تقضي أوقات فراغك؟ مع الأصدقاء الحي داخل الحي خارج الحي
- 6/ هل تعتقد أن غياب المرافق العمومية في الحي (دار الشباب، ملعب، قاعة رياضة.....) من أسباب ارتكاب الجريمة؟
نعم لا
- 7/ هل تعتقد الحكومة مقصرة في حقكم انتم كسكان لهذه الأحياء العشوائية؟
نعم لا

المحور الرابع: البطالة في الحي الفوضوي

- 1/ إن كان بطل هل تبحث عن عمل؟ نعم لا
- 2/ ما هي أسباب عدم حصولك على عمل؟
وجود أحكام في صحيفة السوابق العدلية (الكازي مسخ)
عدم توفر فرص عمل (ماكانش خدمة)
عدم وجود مؤهلات (دبلوم) (ماشني قاري)
- 3/ هل ترى أن سكنك في الحي الفوضوي يقلص من فرص عملك؟ نعم لا
- 4/ هل تعتقد انه في حال حصولك على منصب عمل سوف تتوقف عن ارتكاب هذه الجرائم؟
نعم لا
- 5/ إن كان عامل أي قطاع تعمل؟ القطاع العام القطاع الخاص يعمل لحسابه (اذكر نوع العمل)